علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات:

نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر

وليد حمارنة

لنحدد، منذ البداية، ما لا نريد الحديث عنه. فليس همنا تقديم فيبر[١] ولا عرض نظريته في سوسيولوجيا السياسة في إطارها التاريخي، ونقدها على هذا الأساس. هدفنا القيام بمحاولة نقد لفكر فيبر السوسيولوجي السياسي من الداخل، وذلك عبر إبراز التناقضات الداخلية في مفاهيمه وبنائها. ولن نتمكن من هذا إلاّ إذا قمنا، في البداية، بعرض مختصر للأسس المعرفية والفلسفية التي اعتمد عليها فيبر في بناء نظريته في سوسيولوجيا السياسة، ثم نستعرض أهم مفاهيم نظريته، وننقدها على أساس إبراز التناقضات فيها.

- ١ -

مفهوم الانسان عند فيبر

يعرِّف فيبر علم الاجتماع بأنه «ذلك العلم الذي يحاول التوصل إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، كي يتمكن من تقديم تفسير سببي لجراه ونتائجه»[٢]. من هنا، ينبغي علينا، في البداية، تحديد مفهوم الانسان عند فيبر، كي نفهم جوهر هذا الفاعل الذي يقوم بالفعل الاجتماعي.

ينطلق فيبر، في مفهومه عن الانسان، من الثنائية الشهيرة: الطبيعة ـ الثقافة. وتتمثل هذه الثنائية في الانسان، في ميله الدائم نحو الثقافة. ويبرز البعد الثقافي في الأفعال ذات المعنى التي يقوم بها البشر. وتتمثل الفردية النظرية عنده في أن تحليل كافة العلاقات الاجتماعية ينبغي أن يكون على أساس فهم هذه الأفعال عند الأفراد ذوي الارادة الحرة والوعي.

لنفصل أكثر فنوضح هذه المقولات ؛ الكائن الثقافي هو الإنسان : « إننا كائنات ثقافية وُهِبَتْ القدرة والارادة على اتخاذ موقف مدروس من العالم وإعطائه معنى »[٣]. هذا التحديد خارج عن إطار علم الاجتماع ومأخوذ من علم الثقافة (Kulturwissenschaft) وأساسه فلسفي يندرج في إطار فلسفة التاريخ النيوكانتية. وهذا يعني أن الفرد ذو إرادة حرة من جهة (أي أن لديه الارادة والوعي) وأنه كائن في الطبيعة (أي يخضع لتحديدات وشروط طبيعية محددة). وكون الفرد ذا إرادة حرة مرتبط بوجود عالم الأفكار والقيم ؛ وهذا العالم يقع خارج عالم الطبيعة، بل ومتميز عنه[٤] ولا وجود لإمكانية معرفة « بذاته ».

ولا نستطيع معرفة الفعل الإنساني سوى عن طريق تحققه، وكل تحقق يمكننا إرجاعه إلى الفكرة التي تقول إنه يعبر عنها. فعالم الإجتماع إذن، لا يستطيع التوصل إلى اكثر من معنى هذه التحققات حسب فيبر. ـ إلاّ أن هذا المعنى ليس « معنى صحيحاً بشكلٍ موضوعي أو حقيقياً بالمعنى الميتافيزيقي »[٥].

إذن، على عالم الإجتماع، إن أراد أن يفهم الأفعال البشرية، أن ينسب أو يعزو لها معنى كامناً خلف الفعل، على أساس تأملي بالضرورة. ولكن المعنى يشكل جزءًا من الفعل الاجتماعي، لأن الإنسان كائن طبيعي أيضاً، وهو لذلك خاضع بتقيدات طبيعية وبيولوجية ونفسية. هنا يقوم فيبر بالتفريق بين ما يسميهما الفعل والسلوك ؛ فالفعل يكون فعلاً «حيناً، وحيناً فقط يُلْصِقُ به الفرد معنى »[٦].

إذن تصبح لدينا ثنائية موازية لثنائية الطبيعة ـ الثقافة، وهي ثنائية السلوك ـ الفعل، والفرق بينهما هو المعنى الذي يلصقه المرء بالثاني. وبالرغم من عدم وجود معنى للسلوك إلاّ أن علينا أخذه بعين الاعتبار في التحليل السوسيولوجي ؛ ذلك أن العمليات والظواهر السلوكية : « قادرة على لعب دور الحوافز والنتائج والظروف المُعيقة أو المُسَهِّلَة »[٧]. وأكثر ما يقوم عالم الاجتماع ببحثه يقع بين الفعل، ذي المعنى، والسلوك.

هنا تبرز صعوبة علينا حلها. فبالاضافة الى ضرورة نسبة معنى « للأفعال» ؛على عالم الإجتماع أن يحدد ما إذا كانت بعض التصرفات البشرية تحمل معاني أم لا. وهنا، ولحل هذا الإشكال، يتقدم فيبر بمفهوم النموذج المثالي أو الخالص (Ideal Typ)[٨].

النموذج المثالي أو الخالص وطوبولوجيا الفعل الانساني

يقترح فيبر، للتوصل الى تحليل طوبولوجي علمي، أن تعالج العناصر السلوكية باعتبارها : « عوامل انحراف عن نموذج خالص من الفعل العقلاني »[٩].

ونتيجة لضرورة التفريق بين الفعل والسلوك، واستحالة هذا التفريق على المستوى التجريبي، فان على عالم الاجتماع الابتداء ببناء نماذج مثالية للفعل الانساني العاقل، وان يعامل كافة الانحرافات عن هذه النماذج باعتبارها تدخلات من المُحدِّدات السلوكية. ويقدم فيبر أربعة نماذج من الفعل الاجتماعي، مقسماً اياها

حسب نمط توجهها (Orientierungsweise) . وهذه النماذج الأربعة على نوعين :

أ - الفعل ذو التوجه العقلاني ويقسم الى :

١ - فعل عقلاني الهدف (Zweck rational) .

٢ - فعل عقلاني القيم (Wert rational) .

ب - فعل فيه عناصر من السلوك ، ويقسم الى :

١ - الفعل العاطفي أو التأثري .

٢ - الفعل التقليدي .

وهذه الطوبولوجيا ذات طابع حركي وليست جامدة . فيمكن للعاطفي التأثري ، مثلاً ، ان ينزلق نحو الفعل العقلاني القيمة . ويمكن كذلك للتقليدي أن ينزلق نحو السلوك أو نحو أحد نموذجي الفعل العقلاني . وبذلك نجد أن الفكر الفيبري ، حتى هذه النقطة متسق اتساقاً شديداً . ولتوضيح هذا أستخدم المخطط التالي :

المخطط رقم ١

طبيعة ← سلوك ← انحرافات عن النموذج المثالي ← تأثيرات ومحدّدات

ثقافة ← فعل ذو معنى ← نموذج خالص أو مثالي

فعل تقليدي

فعل عاطفي أو تأثري

فعل عقلاني القيم

فعل عقلاني الهدف .

تعريف فيبر لبعض المفاهيم[١٠]

يعرف فيبر العلاقة الاجتماعية بأنها مفهوم يرتبط ارتباطا منطقياً بالفعل ، أي ذلك التصرف الذي يصدر عن مجموعة الفاعلين الى المدى الذي يكون فيه كل فعل يصدر عن أحدهم آخذاً في اعتباره المعاني التي تنطوي عليها أفعال الآخرين . أما الجماعة المنظمة . فهي علاقة اجتماعية يقوم من خلالها افراد معينون ، وبشكل منتظم ، بمهمة تدعيم النظام في الجماعة . وهناك طبعاً الجماعة الاقليمية المنظمة (المحددة في اقليم معين) ،

وعندما يخضع افراد الجماعة المنظمة ـ بحكم عضويتهم ـ الى ممارسة شرعية ترتكز على ضبط ملتزم ، يطلق عليها الجماعة المستندة الى ضبط ملزم ، وتسمى الجماعة السياسية ، اذا ما قام جهازها الاداري بتدعيم النظام داخل منطقة معينة ، وذلك عن طريق التهديد باستخدام القسر البدني . أما الدولة ، فتكون عندما يتمكن جهازها الاداري من احتكار الاستخدام الشرعي للقسر في تدعيم النظام[١١] . ولكن ، رغم ان هذا هو الطابع النوعي للدولة ، فاننا نستطيع التعرف الى سمات أخرى لها يمكننا تلخيصها بالنحو التالي[١٢] :

(١) تعقيل الحق وتخصص السلطات والمؤسسات .

(٢) الاعتماد على ادارة عقلانية قائمة على أساس انظمة صريحة .

(٣) تصرفها بقوة عسكرية دائمة .

ومن سمات الدولة ، لا سيما الحديثة منها ؛ الظاهرة البيروقراطية . وللبيروقراطية السمات التالية :

١ ـ تخصص الادارات المكلفة .

٢ ـ النزوع الدائم نحو التسوية والتوسط .

٣ ـ صبغ الامور بتنفيذ الاثرياء .

٤ ـ لا شخصية للنظام البيروقراطي .

٥ ـ الروح الشكلية في الجوهر للتنظيم البيروقراطي .

٦ ـ الميل ـ عند الموظفين ـ الى معالجة الامور في اتجاه مادي ولفظي .

وننتقل بعد هذه التعريفات وتحديد سماتها الى عرض فيبر لانماط السلطة الثلاثة ، أو طوبولوجيا السيادة .

أنماط السلطة وتوازياتها مع أنماط الأفعال

يحدد فيبر ثلاثة أنماط من السلطة الشرعية على النحو التالي :

١ ـ سلطة تقوم على أساس عقلاني رشيد ، مَصْدَرُهُ الاعتقاد والقناعة بقواعد ومعايير موضوعية ، وتفويض من يقبضون على مقاليد السلطة الحق في اصدار اوامرهم بهدف اتباع هذه القواعد والحفاظ عليها .

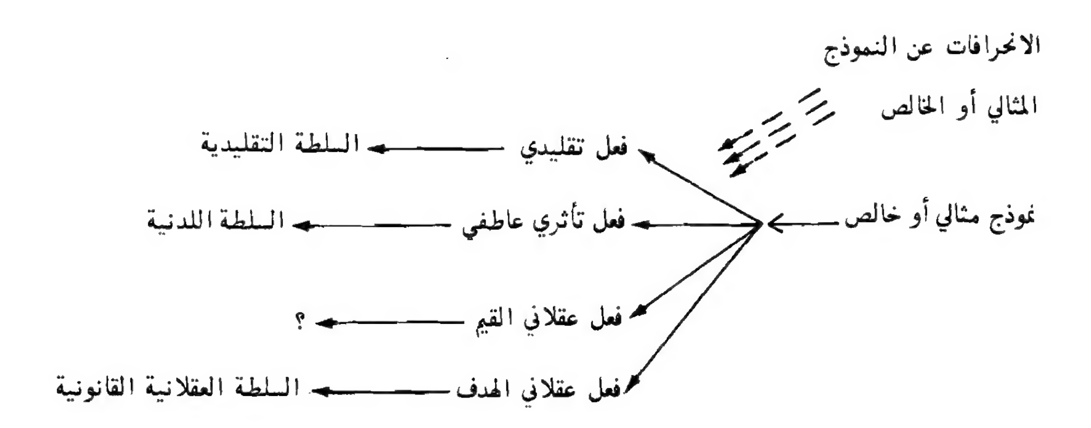
٢ ـ السلطة التقليدية ، وهي مرتبطة بالاعتقاد بقدسية التقاليد وشرعية مكانة السلطة ومن يمثلها .

٣ ـ السلطة اللدنية أو الكاريزماتية (Charismatic) ، وتعني الولاء المطلق لسمة كالبطولة أو لشخص يحتذى به أو نظام ابتدعه أو دعمه زعيم ما .

وبذلك تتكون لدينا طوبولوجيا لانماط أو نماذج مثالية للسيادة[١٣] ، متوازية مع أنماط الافعال باستثناء

واحد. فالسلطة العقلانية القانونية توازي الفعل العقلاني الهدف؛ والسلطة اللدنية توازي الفعل التأثري أو العاطفي، والسلطة التقليدية توازي الفعل التقليدي. أما الفعل العقلاني القيمة فلا وجود لما يوازيه في طوبولوجيا السيادة. وبذلك يمكن تكملة المخطط الاول بمخطط ثان:

المخطط رقم ٢



علاقات السيادة

يعرف فيبر السيادة بأنها «احتمال امتثال مجموعة محددة من الأشخاص لامر ذي مضمون معين»[١٤]، أي انها لا تتضمن كافة الأساليب التي يمكن بواسطتها ممارسة القوة والتأثير على الافراد. فالسياسة هي علاقة ممكنة بين ارادات الكائنات الثقافية. ويستطيع من يمتلك القوة، فرض إرادته على الآخرين[١٥]. وتتعين هوية القوة بأنها المعنى العام للسيطرة.

ولوجود السيطرة شرط اساسي، هو التحكم بالادارة وهيئاتها. ويعلق فيبر أهمية كبيرة على تحليل أساليب وطرق ارتباط وربط الادارة وهيئاتها كأمر أو عبر اطاعتهم للرئيس. ولذلك يرتبط مفهوم السيادة عنده بنمط جعل العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين المنفذين، علاقة شرعية. وتنوع هذه العلاقات وشرعيتها شديداً الاهمية بالنسبة لبنية السيادة، حيث ان ادعاء الشرعية مسؤول مسؤولية كبيرة عن الفروق الفعلية في تنظيم وفعالية أشكال الحكم[١٦]. واختلاف الادعاءات مسؤول بشكل كبير عن الاختلافات الامبيريقية التي يحصل عليها عالم الاجتماع في اطار دراسته لأنظمة وفعالية أشكال الحكم، ولذلك فان الادعاءات تصبح أساس الفعل ذي المعنى لعدد كبير من الافراد. ولأن أفراداً عديدين يتقبلون ادعاءات مختلفة نستطيع التعرف امبيريقياً، على أشكال متعددة من السيادة. وبذلك يعامل عالم الاجتماع الادعاء المحدد للشرعية كما لو أن أساس الفعل

من قبل المسودين ، حيث يتوطد مركز من يدّعون السلطة . وبهذا المعنى ، من المفيد أن تُصَنّف أنواع السيادة على أساس أنواع الادعاءات بالشرعية المرتبطة نموذجياً بكل واحد منها . وبما ان الامر متعلق بالافراد وبأفعالهم ذات المعنى ، وبما أن السيادة علاقة بين أفراد أو ذوات ، فان السلوك الخالي من المعنى لا مكان له في هذاالاطار ، لأنه غير مرتبط بمعنى واعٍ من الأفراد . وبما أن الافراد ، حسب فيبر ، أحرار ، بمعنى أن أفعالهم تُظْهِرْ ارادة أو هدفاً ، فالأفعال المرتبطة بالاهداف أو المقاصد ذات المعنى ، ووجود السيادة يجب أن تعتمد على أن تصبح أسس الشرعية ،المعاني الذاتية لأفعال المسودين . أو بكلمات أخرى ، يجب التعامل مع ادعاء الشرعية على أساس انه ادعاء مُلْزِم لعدد كبير من المسودين . وهنا نستعرض ، بشكل شديد الاختصار ، بواعث شرعية نظام ما من وجهة نظر المسودين . وهي :

أ - بواعث داخلية (Innerlich) ، وتقسم الى :

١ - بواعث تأثرية أو عاطفية .

٢ - بواعث عقلانية القيم .

٣ - بواعث دينية (لاحظ ان دينية هنا قريبة جداً من تقليدية) .

ب - بواعث تتعلق بالتفكير بما سيجره على الفرد فعل ما ، يحدده فعل أولئك الذين يمتثلون للنظام .

وبذلك ، مرة أخرى ، تجد أربعة أنواع من البواعث توازي أنماط الفعل الأربعة .

ولا بد من اثارة نقطة مهمة ، هنا ، هي أن التصنيف السابق لأشكال السيادة مشتقة من ومعرّفةٌ على أساس أنها نتائج لادعاءات ممكنة للشرعية محددة سوسيولوجياً . وذلك من أجل التوصل الى تحليل مقولي ، وليس بالضرورة لأن المسودين يمتثلون لهذه الأسباب او غيرها بشكل فعلي واقعي .

الاستقصاء السوسيولوجي لعلاقات السيادة

المهم هنا امكانية الاستفادة من طوبولوجيا الفعل هذه في التحليل الامبيريقي للسيادة . فباستخدام هذه الادوات التحليلية يمكن ، حسب فيبر ، تحديد الشروط الذاتية لمطاوعة شكل محدد من السيادة . وقد عالج بارسونز نقطة أن الفعل التقليدي بصفته نمط فعل ، والسيادة (يستخدم بارسونز مفهوم السلطة Authority) التقليدية بصفتها نموذجاً مثالياً ، يحددان بعضهما البعض كمتوازيين ، الاّ أنه من غير الممكن ان يحددا في التحليل الامبيريقي المضمون المحدَّد لبواعث الفاعلين الافراد . ويتابع بارسونز بأن فيبر قد نظر الى مسألة الباعث لدى الفاعلين بوصفها مسألة متميزة تحليلياً عن تشكيل طوبولوجيا الفعل عند الافراد[١٧] . الاّ أن هذا التبرير لا يفيد في توفير امكانية التقصي الامبيريقي ،(أي التحقق من صحة) مقولات فيبر السالفة الذكر ، اذ أن كافة ادعاءات فيبر وتلامذته تقول بأن مفاهيم فيبر تسمح بتحليل وتقصي امبيريقيين للبواعث الذاتية في علاقتها بوجود أي نمط من أنماط السيادة .

لنفصل أكثر في هذه النقاط ، فنقول : إنها تشكل لب النقد الممكن توجيهه لفيبر ونظريته في سوسيولوجيا السياسة . كان علينا ، بادىء ذي بدء ، ان نعزو معاني للأفعال على أساس تأمليّ كما رأينا سابقاً . وقمنا بعد ذلك ، على الأساس التأملي نفسه ، بتصنيف انماط الافعال . ولم يقدم لنا فيبر معايير دقيقة (بل وأرى شخصياً استحالة تقديم معايير دقيقة في الاطار النظري التأملي الذاتيالفيبري) ،نستطيع عبرها التأكد من وجود المعنى أولاً ، وفي عملية فصل الفعل ذي المعنى عن السلوك .

وفيبر يتحدث عن أن الفهم الملائم ذا المعنى يتصل بالفهم السببي الملائم ، ويجب أن يُثْبِتَ على هذا الأساس : « يجب ان يكون هناك اثبات ما لوجود امكانية أن الفعل في الحقيقة يتخذ في الحالات العادية مساراً يُعْتَبَرُ ذا معنى »[١٨]. اما عن الامكانية هذه فيقول بأن « التجربة الفعلية فقط تستطيع اثبات وجودها في حالة معينة »[١٩] ، وهذا يعيدنا الى حيث كنا في الدائرة المغلقة حول العلاقة بين الفعل والمعنى . فالتجربة الفعلية التي يتحدث عنها فيبر ليست التجربة العلمية (يستخدم فيبر مصطلح Experience بمعنى تجربة وخبرة وليس experiment بمعنى التجربة العلمية) . وهي في اطار الفردانية النظرية عنده ذاتية المضمون .

وهذا النقد نفسه يمكن أن يوجه الى كافة المقولات الفيبرية في سوسيولوجيا السياسة . فمثلاً ، لا نستطيع تقديم استقصاءات دقيقة تثبت ان التصرفات الإذعانية تجاه السيادة تنتج فعلاً عن مفهوم الشرعية لذلك النمط من السيادة . ولا يمكننا كذلك تحديد مدى أهمية الافكار أو المعاني في اطار بنية نمط محدد من السيادة . والأهم من هذا كله اننا ، في اطار علم الاجتماع الفيبري ، لا نستطيع التحقق علمياً من أن الاستقرار المفترض في نظام السيادة الشرعية ينتج عن الطاعة الناتجة بدورها عن فكرة أن الحاكمين وأوامرهم يشكلون نظاماً شرعياً من السلطة .

كذلك فان التفريق بين السلوك والفعل يقود الى النقد الذين وُجِّه الى فيبر على النحو التالي : « نستطيع ان نستنتج بأن التعود هو أهم قوة في تدعيم النظام الاجتماعي إذ وازنّا بين الشرعية والتعود حسب فيبر »[٢٠].

ولكن حتى هذا القول (ان كان صحيحاً) لن يستطيع حلّ الاشكال . فحسب المفاهيم النظرية الفيبرية لا يستطيع عالم الاجتماع الفصل بين الاثنين بشكل عملي يتمكن بواسطته من التحقق الامبريقي من صحة هذه المقولة أو تلك ، أو هذا الاستنتاج أو ذاك .

بنية علاقات السيادة

بما أن العلاقات الاجتماعية ـ حسب فيبر ـ يعبر عنها بأفعال الكائنات الثقافية ، وبما أن السيادة وشرعيتها موجودتان ، فان هذا يعني بالضرورة أن قيماً ما ومعاني ما يجب أن تكون مشتركة بين الفاعلين الاجتماعيين .

لكن فيبر يُصرُّ على أن وجود نظام سيادة ما تحدده **فقط** أفعال الكائنات الثقافية بصفتهم أفراداً . وبذلك نواجه مشكلة أخرى ، هي تفسير وجود قيم مشتركة في اطار سوسيولوجيا تفترض فقط حرية الإرادة والوعي عند الافراد بصفتهم أفراداً . كذلك فان وجود شرعية السيادة يفترض ليس فقط اشتراك الافراد في قيم مماثلة ، بل بضرورة بنينة وتنظيم الافعال اجتماعياً . وهذا يعني ضرورة وجود بنى منظمة تقوم بتأسيس وتطوير مطاوعة الانظمة والقوانين المفروضة من قبل الحاكمين ، أي تأمين القناعة بشرعية النظام[٢١] . وحتى فيبر نفسه يقول بأن عادة الامتثال لا يمكن تحقيقها من دون « نشاط منظم موجه نحو استخدام وفرض النظام »[٢٢] . أي ، بكلمات اخرى ، يجب اخضاع افعال الافراد ذوي الارادة الحرة والوعي ، بشكلٍ ما ، للسيادة . كذلك لا يخبرنا فيبر عن كيفية قيام النشاط المنظم الذي يفرض النظام بفعله هذا . وبكلمات مختصرة ؛ ان المقارنة الفيبرية الفردية للتجمعات الاجتماعية لا تستطيع توفير فهم متكامل لشروط وجود نظام سيادة أو شروط مطاوعة السلطة .

ولا يفيدنا في حل هذا الإشكال مفهوم فيبر عن استخدام القوة للمحافظة على المعايير القانونية . فكيف نستطيع ان نوفق بين استخدام القوة في اطار مفهوم للدولة يقول ان الدولة موجودة بصفتها علاقات بين ذوات هي بالضرورة كائنات ثقافية؟ وبذلك لا تستطيع سوسيولوجيا السيادة عند فيبر ان تنجو من التناقض كلما افترضت تحديد الفعل من قبل واسطة اجتماعية .

الغائية الضمنية في مفهوم السيادة

بالرغم من أن فيبر ينتقد المدارس التاريخية التي تقول بتطور خطي للاشكال التاريخية ، الا أننا نلحظ غائية ضمنية لديه ، تتبدى في تصنيفه لأنماط السيادة ، حيث يعتبرها تحققاً في اطار تراتبية معينة للأنماط ، تشكل العقلانية الثقافية الغربية تجسيداً لطورها الأرفع ، وكذلك في الفرضية الضمنية بالحركة التاريخية نحو هذا الطور الأرفع . وبالرغم من أن نمط السيادة اللدنية قد يتدخل في هذا الا أنني لم أقل بالمرة ، ان فيبر يقول بتفسير خطي ، بل بتفسير غائي تراتبي ضمنياً . فهو يتحدث عن التطور من الأشكال الاجتماعية التقليدية في الغرب الى الأشكال العقلانية .

« . . . في الحضارة الغربية ، وفي الحضارة الغربية فقط ، ظهرت الظواهر الثقافية التي تقع في خط تطور يمتلك أهمية وقيمة كونيتين »[٢٣] . وهذه التطورية العقلانية يقابلها بالركود والتحجر التقليديين في الشرق .

وبهذا ، يمكننا أن نقول : ان فيبر يفترض حركة معينة في اطار تراتبية أنماط السيطرة . لكنه لا يحددها على أساس أنها عملية تطور تاريخية ضرورية . وفي هذا الاطار ، تكون السيادة اللدنية مفهومة ليس بوصفها قسراً للحركة التراتبية ، بل بوصفها قسراً لأي محاولة لفهم هذه التراتبية على أساس الضرورة . والسيادة اللدنية بدورها تتحرك في النهاية نحو التقليدية او نحو التشريع القانوني ، وذلك حسب المعطيات المتوفرة ، أي

انها تتجه نحو أحد نمطي السيادة الآخرين في النهاية.

الاقتصادي والسياسي

«لا تستخدم السيادة، في كل الحالات، الوسائل الاقتصادية، وفي حالات أقل تكون لها أهداف اقتصادية»[٢٤].

وكذلك «علينا ان لا نُغْفِل التناقض الواضح بين القوة الفعلية الناتجة كلياً عن الامتلاك [المقصود امتلاك البضائع والسلع ورؤوس الاموال] والقوة السلطوية للبطريرك أو الملك التي توجب الامتثال»[٢٥].

فيبر اذن يفرق بين القوة الاقتصادية والسيادة بشكلٍ شبه مطلق. وهذا التفريق ينبع من التفريق بين الفعل ذي التوجه الاقتصادي والفعل ذي التوجه السياسي[٢٦]. فالفعل الاقتصادي يهدف لتلبية الرغبات بالنسبة للأشياء المفيدة (Nutzleistunger) والاقتصاد (استخدم الكلمة هنا بصفتها مصدراً لا بصفتها علما، أي عملية الاقتصاد Wirtschatten)، وانه فعل سلمي يستخدم الأشياء والبشر في منظور تلبية الحاجات، وانه عقلاني. أما الفعل السياسي فمن خصائصه السيادة التي يمارسها فرد أو أكثر على مجموعة، أي أن التفريق بين السياسي والاقتصادي لا يوجد عند فيبر على مستوى القوة والسلطة فحسب، بل هو أساسي على كافة مستويات نظريته. ولذلك، فلا وجود لأية علاقة أو ارتباط ضروري بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. طبعاً، يعترف فيبر بأن على المجموعة الحاكمة في اطار أي نمط سيادة، أن توفر لنفسها احتياجاتها المادية[٢٧]. الاّ أن العلاقة تبقى في هذا الاطار، فامّا أن تكون هذه العلاقة البسيطة عامل تطوير اقتصادياً أو تكون عامل اعاقة كما هو الحال في السلطة أو السيادة التقليدية، حيث: «يُعاق تطور الأسواق، وينحو استخدام النقد الى الاستهلاك فقط ويصبح تطور الرأسمالية مستحيلاً»[٢٨]. وبهذا يقول فيبر: ان أساليب تمويل المجموعة الحاكمة في المجتمع التقليدي تخدم في عملية ربط العلاقات الاقتصادية بالتقاليد، أي ـ بشكل أو بآخر ـ تطويع الجانب الاقتصادي (لاحظ: عبر التمويل فقط) الى الجانب السياسي أو السلطوي.

ولا نريد هنا التوسع أكثر في الحديث عن آراء فيبر في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، ولكن يكفي أن نحدد بأن العلاقة في اطار دراسة الانماط السياسية، أي في اطار طوبولوجيا السيادة، لا تلعب دورا مهماً، بل لنقل ان لعبت، فان دورها يبقى دوماً ثانوياً.

بذلك نستطيع ان نختم هذا المثال بالتنبيه مرةً أخرى الى أن كافة مفاهيم فيبر السياسية تعتمد على مفهوم تأملي للانسان الفرد، ومنها يطور فيبر نظريته في سوسيولوجيا السياسة. وبما ان السياسة فعالية ليست فردية فقط، بل جماعية أساساً، وتتخذ طابعاً مؤسساتياً، فان التناقضات بين مفاهيم فيبر الفردانية والذاتية نظرياً، ومحاولة ايجاد فهم سوسيولوجي للظواهر السياسية تتبدى بشكلٍ واضح لديه. كذلك، وبالرغم من الاتساق في عملية تطوير المفاهيم، الاّ أننا ـ كما رأينا سابقاً ـ لا نجد لديه اي مرادفٍ للفعل العقلاني القيم، في

اطار طوبولوجيا نماذج السيادة عنده . اضف الى ذلك التناقضات الموجودة عنده في اطار تحديد الطوبولوجيا هذه ، والتي ذكرها ريمون آرون[٢٩]. وبالرغم من محاولة آرون تبرير هذه التناقضات الاّ أنها تبقى موجودة[٣٠].

الحواشي

(١) افضل المقدمات المتوفرة باللغة العربية عن فيبر هي:

Donald MacRae: *Weber*, London, 1974.

(نشرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر وترجمة أسامة حامد عام ١٩٧٥)؛ و

Julien Freund: *«La Sociologie de Max Weber»*, Paris. 1966;

وله ترجمة انكليزية نشرتها شركة بنغوين عام ١٩٦٨ ، وترجمه عربية صدرت عن وزارة الثقافة بدمشق ، قام بها تيسير شيخ الأرض عام ١٩٧٧ . ويمكن مراجعة كتاب قباري اسماعيل: «**علم الاجتماع الالماني**» ، الصادر في القاهرة عام ١٩٧١ ، وكذلك ترجمة كتاب نيقولا تيماسيف: «**نظرية علم الاجتماع**» الصادر في القاهرة عام ١٩٧٨ .

(٢) كافة الاستشهادات من فيبر اخذتها عن الاصل الالماني . ولتسهيل ارجاع القارىء اليها ذكرت المصادر بترجمتها الانجليزية:

From Max Weber. New York.

(٣) M. Weber *On the Methodology of the* Social Sciences, Glencoe. 1949. p.81.

(٤) يمكننا هنا التذكير بذلك التفريق بين العلوم الطبيعية التي تهدف الى الضبط والتحكم ، والعلوم الاجتماعية (والانسانية) التي تهدف الى التقويم ، الذي كان سائداً في عصر فيبر ومتفقاً مع آرائه.

(٥) M. Weber: *The Theory of Social and Economic Organization* , New York. 1964. p. 89.

(٦) *Ibid.*, p. 88.

(٧) *Ibid.*, p. 93.

(٨) لم يكن هذا المفهوم جديداً على الفكر الالماني . ويمكن أن نتتبعه في فكر كانت وهيغل وماركس . راجع مثلاً ما كتبه رومان روسدولسكي عن المستويات المتعددة لتحليل رأس المال عند ماركس ، وهي رأس المال المثالي .

(Das ideelle Kapital)	ورأس المال المحدَّد
(Das Koukrete Kapital)	
(Das gesant Kapital)	ورأس المال الكليّ
(Die vielen Kapitalien)	ورؤوس الاموال المتعددة

R. Rosdolsky: *«Die Enstehungsgeschichte des Marxschen Kapitals»*, Franckfurt, 1970.

والكتاب في أكثره أبحاث سبق أن نشرها روسدولسكي.

(٩) M.Weber: *«Economy and Society»*, New York, III vols., 1968; vol I, p. 6.

(١٠) في التعريفات اعتمدت أساساً على تياستيف وفرونفد (مرجعين مذكورين سابقاً)، وعلى:

K. Loewenstein: *Max Webers Staatspolitische Auffassungen in der Sicht unserer Zert.* Frankfunt. 1965.

I. Dron berger: *«THe Political Thought of Max Weber»;* in *Quest of Statesmanship* . New York, 1971.

(١١) التعريفات هنا مأخوذة اساساًعن تياشيفمرجع سابق.

(١٢) راجع: جوليان فروند، مرجع سابق.

(١٣) استخدمت السيادة وليس السيطرة كترجمة للمصطلح الالماني: «Herrshaft» والمصطلح الانجليزي والفرنسي: «Domination» ذلك ان كلمة «Herrshaft» الالمانية مشتقة من كلمة «Herr» وتعني السيّد. والسيادة درجة أقل من السيطرة وهي في هذا أقرب الى مفهوم فيبر. وكذلك كلمة «Domination» التي اشتقت في الفرنسية والانجليزية من كلمة «Dominus» اللاتينية، وتعني أيضاً السيد. وقد التزم أكثر المترجمين الى الانجليزية والفرنسية بترجمة «Herrshaft» بـ «Domination»، ما عدا تالكوت بارسونز.

(١٤) M. Weber: Economy and Society opt.cit., vol I., p. 53.

(١٥) M. Weber: *The Theory of Social and Economic Organization* opt. cit. p. 152.

(١٦) *Ibid.*

(١٧) T. Parsons:: *«Reply to Cohen et al»,* in *ASR* April 1975.

والمقال النقدي لبارسونت

(١٨) J.Cohen, L.E. Hazelrigg and W. Pope: *«De-Parsonizing Weber», A.S.R.,* vol.. 40, 1975.

(١٩) M. Weber: *Economy and Society*, opt.cit vol I p. 42.

Ibid, p. 43.

(٢٠) Coher etal opt. cit. pp. 417 - 427.

(٢١) هذا يشكل جزءاً أساسياً مما يسميه التوسير بأجهزة الدولة الايديولوجية.

(٢٢) M. Weber: *The Theory of Social and Economic Organization.* opt.cit. p. 383.

(٢٣) M. Weber: *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.* London 1965. p. 13.

(٢٤) M. Weber: *The Theory,* opt.cit. p. 324.

(٢٥) Weber: *Economy and Society,* opt.cit. vol III P. 945.

(٢٦) اعتمدت في عرض هذا التفريق على ما كتبه ريمون آرون في:

R. Aron: *Main Currents in Sociological thought* II vols. Harmonds worth. 1977. vol II 239.

(٢٧) Weber: *The Theory..* opt. cit p. 310.

(٢٨) Weber: *The Protestant Ethic,* opt. cit. p. 27.

(٢٩) R. Aron: *Main current* , opt. cit., pp. 240 - 249.

(٣٠) كل نقد لفيبر، في أي مجال من مجالات بحثه، لا بد له من ان يأخذ بعين الاعتبار، بل وينطلق من الحوار الذي جرى في اطار المؤتمر الذي انعقد في هايدلبرغ حول فيبر، وبشكل خاص، يتوجب التنويه بالجلسات العلمية الثلاث التي اشترك فيها عدد كبير من أهم علماء الاجتماع وفلسفة المجتمع في العالم، اذكر منهم: تالكوت بارسونز، وريمون آرون، وهربرت ماركوز، وثيودور فيزنجمروند ادورنو، وماكس هوركهايمر، ورالف دارندورف، وهانس البرت، ويورجن هابرماس. وأود هنا الاعتراف بالقيمة النقدية الكبيرة لما يتعلق بالجانب الابستمولوجي الذي وفرته لي أبحاث ومداخلات هؤلاء حول فكر فيبر بالرغم من انهم لم يعاجلوا مسألة الفكر السوسيولوجي السياسي عند فيبر بشكل خاص. وقد نشرت ابحاث هذه الندوات في كتاب بعنوان:

«Max Weber und die Soziologie heute», Tübingen, 1966.

وصدرت، بعد ذلك، ترجمة انكليزية وأخرى فرنسية للكتاب.